اجتماع رئاسة محور تطوير القضاء وتنفيذ الأحكام
باريس 2007/8/3

بتاريخ 2007/8/3 عقدت رئاسة محور تطوير القضاء وتنفيذ الاحكام اجتماعاً في العاصمة الفرنسية، برئاسة معالي الاستاذ شريف الزعبي وزير العدل في المملكة الاردنية الهاشمية/ رئيس المحور وحضور كل من:

1- السيد هارفيه جرانج/ ممثل حكومة الجمهورية الفرنسية.
2- السيدة كينث هاريس/ممثل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية
3- الدكتور وسيم حرب/ مستشار برنامج الامم المتحدة الانمائي.
4- القاضي عمار الحسيني/ أمين سر وحدة العمل الاقليمية للمحور
5- السيد اركان السبلاني/ برنامج ادارة الحكم في الدول العربية
6- السيد بيير كولوا/مستشار التعاون الثقافي(السفارة الفرنسية-عمان)
7- السيد ايريك مينجز/ مسؤول الاتصال القضائي الاردني- الفرنسي.
8- ممثل عن وزارة العدل الفرنسية.

وقائع الاجتماع:

1- تحدث معالي وزير العدل وتقدم بالشكر الى الشركاء في هذا البرنامج، وأوضح أهمية هذه المبادرة، وضرورة التعامل معها بكل

جدية، سيما وإنها تتناول الاصلاح القضائي، وشدد على ضرورة الخروج من هذا الاجتماع بنتائج جيدة من شأنها ان تتناول أمور محددة ولكن مؤثرة، وأوضح أنه يمكن لهذا البرنامج ان يركز على موضوع نقص التعليم القانوني واحترام حكم القانون، مؤكداً ضرورة الانتقال الى مرحلة التنفيذ.

2- ثم تحدث ممثل الجمهورية الفرنسية وأبدى سعادته في العمل تحت رئاسة معالي وزير العدل، وركز على قيام الدول العربية باجراء الدراسات المسحية وقيام الدول العربية باختيار المشروعات التي تلاؤمها، وذكر انه خلال لقاء شرم الشيخ قمنا بالوصول الى ستة مشاريع، وتم تمويل المشاريع المتعلقة بمكافحة الفساد، والتدريب القضائي، وبالنسبة لنا فان كافة المشاريع تقف على قد المساواة في الأهمية.

3- من جانبه أكد ممثل الولايات المتحدة الامريكية أن بلاده تعاملت مع هذه المبادرة بشكل مهني ووفقاً لمعايير خاضعة للقياس وأشار الى بناء سكرتاريا المبادرة، وزيادة الدعم المالي، وإعداد نموذج الدراسة بالتعاون مع البنك الدولي، ولم تستجب الدول الى الاسئلة التي قمنا بوضعها، والدعم المالي أقتصر على الدول الشريكة وعلينا الاستفادة في هذا المجال من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

(OECD)، وأؤيد ما تفضلتم به من ضرورة العمل في التركيز على مشاريع مؤثرة ومحددة.

4- ثم تداخل الدكتور وسيم حرب ممثل برنامج الامم المتحدة الانمائي واشار أن فلسفة المبادرة تقوم على استقطاب خبرات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولم يقصد بها ان تحل محل التعاون الثنائي والإقليمي، وان سبب وضع مشروع استقلال القضاء جانباً يعود لعدم رغبة بعض الدول في المشروع لأسباب سياسية.

وإذا أراد الأردن المضي ببناء القدرة في مجال التوعية القانونية فيمكن اقتراح مشروع في هذا المجال وتزويد رئاسة المحور بتفاصيله.

واضاف ان المبادرة أخذت في الاعتبار خلال اجتماع دول (G8) وعلى وجه الخصوص محور القضاء ولذلك قمنا باعادة التخطيط للمبادرة بالتعاون مع (OECD) ويجري التنسيق لاجتماع شهر أيلول في القاهرة واجتماع الهيئة التوجيهية العليا في شهر تشرين الثاني بهدف دعم المبادرة مالياً.

وأوضح انه وبناءً على رغبة معاليكم في لقاء عمان (2007/4/4) قلصت المشاريع الى اربع.

المداخلات:

- معالي رئيس المحور: لا يراد بهذا الاجتماع تغيير المسار، وانما اعتقد ان لقاء البحر الميت كان متفائلاً اكثر من اللازم، فالحوسبة على سبيل المثال كلفت الاردن لغاية الأن اكثر من (17) مليون دولار بدعم من (USAID) فكيف سيتم تنفيذها في العالم العربي.
- الدكتور وسيم حرب: يمكن تطوير المشروع المتعلق بتعزيز استقلال القضاء سيما وان وثيقة المشروع جاهزة لدينا وان يدرج فيها قائمة بمشاريع تتعلق بذلك.
- معالي رئيس المحور: يكن ان نسير قدماً في المشروعين المقترحين ولكن بالنسبة لمشروع مكافحة الفساد يجب ان يربط بموضوع حكم القانون وان نعمل على تعزيز استقلال القضاء وقواعد السلوك كمشاريع مستقلة ولا مانع من التعامل معها في الوقت الراهن من خلال دعم تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد وإسقاط المشاريع الأخرى،و أوافق على موضوع مشروع التدريب في مجال القوانين الاقتصادية.
- الدكتور وسيم حرب: إن التمويل لمشروع تنفيذ الاحكام في مراحلة الاخيرة، ويجري الترتيب لذلك مع الجانب الكندي.

- معالي رئيس المحور: في موضوع مكافحة الفساد ان نبدأ بالمواضيع العامة في مجال الاتفاقية أولاً ويعقد مؤتمر لهذه الغاية تدعى اليه كافة الدول العربية ومن ثم نقوم بعمل ندوات متخصصة في موضوع استرداد الموجودات.

خلاصة الاجتماع:

- **فيما يتعلق بمشروع مكافحة الفساد:**

- عقد اجتماع إقليمي للدول العربية على موضوع التعامل مع تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد و(تدعى كافة الدول العربية لهذا الاجتماع)
- حملة في الدول العربية عن احترام سيادة القانون واتفاقية مكافحة الفساد، والعمل على زيادة الثقافة القانونية.
- أن يعقد الاجتماع قبل نهاية العام الحالي وقبل انعقاد المؤتمر الثاني للدول الأطراف المقرر عقده في اندونيسيا.
- مكان انعقاد المؤتمر عمان / البحر الميت
- الجلسة الأولى عامة / الثانية متخصصة
- العمل مع UNODC على موضوع استرداد الموجودات.

الموضوع الثاني: التدريب القضائي المتخصص في المواضيع الاقتصادية

- التنسيق مع OECD باعتبار أن لديهم برنامج تدريبي خاص بالأمور القانون ذات طابع اقتصادي.
- أقترح الجانب الأمريكي/ إمكانية حضور ممثل عن وزارة التجارة الأمريكية بصفة مراقب لهذا التدريب.
- طرح مواضيع ذات أهمية مثل ائتلاف الشركات، تمويل المشاريع، الخصخصة، مهارات تجارية عامة.
- التحكيم
- التأكيد على استمرار التمويل لهذا المشروع استمرار التمويل
- ضرورة عقد دورات تدريب القضاة/ تدريب مدربين.
- الاجتماع الخاص OECD + UNDP
- التمويل: هنالك مبادرة لزيادة التمويل تقوم بها (UNDP)+(OECD) من خلال دعوة صناديق الدعم العربية للمساهمة في بعض النشاطات ضرورة قيام صناديق الدعم العربية بتقديم بعض الدعم على أن تقدم إليها مشاريع طموحة، وخطة عمل ترفع الى معالي رئيس المحور للإيعاز بتنفيذها حسب الأصول.